



العمال يخوضون معركة جديدة لضمان حقوقهم

بأنفسهم. لا يخفى على الكثيرين الدور الهدام الذي تلعبه الحكومات من خلال مساعها بشكل أحادي إلى تحويل النقابات من منظمات تدافع عن العمال إلى منظمات تدافع عما تسميه الحكومة بالإقتصاد والأمن أي حقيقة المصالح الضيقة للإحتكاريات الكبيرة. وهو ما يسميه الرئيس أوباما بتقديم "مصلحة البلاد على الحزب" والإصرار أن يتحلق الجميع حول مشروع بناء الإمبراطورية الأمريكية، وجزء منه هو العسكرة المتزايدة للإقتصاد والتمويل الهائل للحروب المترافق مع تقلصات كبيرة في الموازنات ومع الإعتداء على الحقوق. يضاف إلى هذا محاولات الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات تحويل القوة العاملة إلى عمالة مستعبدة في خدمة حروب الولايات المتحدة وإعادة تقسيم مناطق النفوذ الإستراتيجية والمواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأماكن التي توفر أعلى العائدات للرأسمال المصدر.

تحاول الحكومات التي تخدم الإحتكاريات إعاقة قدرة العمال و إحق الضرر بالإقتصاد، وذلك بإستخدام قوانين تقسم النقابات وتنتكر لحق الإضراب وتعزز من توجه فرض إملاءات السلطة التنفيذية. إن قوانين أوهايو وسكنسن ماهي إلا إجراءات من أجل تركيز القوة في أيدي السلطة التنفيذية أو في أيدي الهيئات المعينة والمترافق مع تقويض مقدرة العمال على النضال. تفرض الحكومات إجراءات تزيد من عسكرة الإقتصاد ومنح الإحتكاريات حرية التخريب الإقتصادي الذي يلحق بالعمال وبالمجتمع وبالبلاد ككل.

تقوض محاولات الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات تغيير قوانين العمل بشكل يعيد تعريف حقوق العمال وواجباتهم ودور النقابات بما يناسب مصالح الإحتكاريات، تقوض المبادئ الديمقراطية وتجزم مقاومة العمال. هي إعتداءات خطيرة على حق العمال تحديد دور المنظمات التي تدافع عن حقوقهم. لن يقبل العمال بأن تقوم الحكومات التي تخدم مصالح الإحتكاريات بتحديد الدور الذي تلعبه منظماتهم وكيفية دفاعهم عن مصالحهم.

يعود للعمال وحدهم التأكيد على حق وضع أجنداتهم ومنها حقهم بمناقشة وتحديد أجورهم وظروف عملهم وحقهم بالمشاركة الكاملة بالمشهد الانتخابي ومنه إنتخابهم لزملائهم العمال وقيام هؤلاء بإنتخابهم. إن التنظيم المتجدد لفهم كيفية إنفاذ هذه الحقوق في وقت يُجرم فيه حق العمال بالمقاومة لهو مشكلة عملية تتوجب إيجاد الحلول.

نظم العمال في أوهايو مؤخراً جهودهم لإبطال القانون الضد-عمالي المعروف بمشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 5 (SB5). بدأ العمال تحركهم السياسي على إثر تنظمتهم في كافة مقاطعات الولاية تعبيراً عن رفضهم لمحاولات الولاية سحق النقابات العمالية وإنكار حقوق العمال. تشمل هذه الحركة التنظيمية أيضاً عمال البريد رداً على مساعي الحكومة الفدرالية تدمير الخدمة البريدية وتسريح أعداد كبيرة من العمال وإغلاق العديد من مكاتب البريد والمرافق البريدية. تهدف مشاريع القوانين التي تتم مناقشتها حالياً في الكونغرس على ما يهدف إليه قانون ولاية أوهايو إلى فرض إملاءات السلطات التنفيذية وبشكل أحادي لإلغاء التدابير الموجودة بين العمال والنقابات وأرباب العمل، أي الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات في هذه الحالة.

يواجه عمال القطاع العام وعمال بقية القطاعات الإقتصادية نقطة تحول تاريخية. إذ يطلب منهم و رغماً عنهم لعب دور أساسي يتمثل بفهم كيفية الدفع قدماً بنضالهم لتعزيز حقوقهم بما يكفلها وتعميم هذا بالنسبة لحقوق الجميع. تتمثل معركة العمال مع السلطات الحكومية المختلفة في أنحاء البلاد بتلمس آليات محاسبة هذه الجهات. يقع في هذا الإطار نجاح عمال أوهايو بإبطال الـ (SB5) كخطوة دفاعية في وجه الإعتداء على العمال. إلا أنه يُطلب من عمال وسكنسن مثلهم مثل عمال البريد التخلي عن حق التنظيم سياسياً خدمة لمصالحهم وتسليم أمورهم للديمقراطيين كقوة سياسية بهدف تمكين فوزهم بإنتخابات العام 2012. وبموجبه تُقرم النقابات إلى دور المفاوضات الجماعية لتحصيل الحقوق المعاشية للعمال، إن لم يتم إقصاء هذا أيضاً، وتلزم بتقديم الدعم للديمقراطيين.

يتطلب الوضع عوضاً للنضال لفتح أفق جديد في سبيل بناء نقاباتٍ على أسس جديدة ومن أجل أن يغدو العمال سياسيين عمال. يتعلق الأمر إذاً بكونهم سياسيين وبتقرير أمورهم بأنفسهم.

تعتبر حركة العمال في أوهايو ومثلها من قبل ما قام به عمال وسكنسن في وقت سابق من هذا العام عن بشائر هذا الأفق الجديد. فلا بد إذاً من حماية وتعزيز هذا النبض الجديد والذي يترجمه التنظيم سياسياً لمصلحة العمال وتعزيزاً لنقاباتهم في مواجهة القوانين الضد-عمالية وفي سبيل أن يصبحوا صنّاع القرار. يمكن للعمال فهم طبيعة هذه المشكلات من خلال مناقشة إستراتيجية وآليات عرقلة مسعى الإحتكاريات فرض إرادتها مدعومة في هذا من قبل الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات وأجهزة الشرطة. التقدم يمكن تحقيقه من خلال تمسك العمال بمسارهم الجديد المستقل وبوضع أجنداتهم

في هذا العدد

3

لا للحرب على إيران وسوريا! للنضال من أجل حكومة ضد الحرب

عمال أو هايو يتمكنون من إبطال قانون ضد-عمالي

تمتدحهم إلى مقاطعات الولاية الـ 88 لوضع أكشاك أمام المتاجر وللتناقش مع الناس بموضوع القانون. وفي ظرف بضعة أسابيع تم جمع نحو 1.3 مليون توقيع أي أكثر بست مرات من الرقم المطلوب. صادقت الولاية على 915,456 توقيع، وهو رقم قياسي آخر، وأضيف المشروع إلى لوائح التصويت.

ومع إقتراب موعد الإنتخابات، قام متطوعو النقابات والهيئات المجتمعية بطرق الأبواب وإجراء الإتصالات الهاتفية وتوزيع المناشير في أنحاء الولاية. وبلغ عدد المنازل التي زارها النشطاء في عطلة نهاية الأسبوع التي سبقت التصويت الـ 450,000. أنجز هذا بمجهود تطوعي شمل آلاف العمال وأخرون من القطاع الخاص دفاعاً عن مصالحهم المشتركة كعمال.

صرف إنتلاف "نحن أو هايو" 30 مليون دولار منها مساهمات كبيرة من النقابات الوطنية لصالح الحملة. كما قامت نقابات الأساتذة بجباية رسوم إضافية من الأعضاء للمساعدة على تمويل الحملة.

وبشكل يشابه الحاصل في ولايات أخرى، تم تمرير تشريع يقلص حقوق التصويت. حاول قانون أو هايو إلغاء عملية التصويت المبكر ما أثر خاصة على كبار السن وعلى الأقليات. كما أراد مشروع القانون تقليل ساعات التصويت وإلغائه نهائياً يومي السبت والأحد، مما كان سيحول دون تمكن الكنائس من إرسال حافلات تقل أعضائها إلى مراكز التصويت بعيد قداديس الأحد. يُعرف بأن الكنائس الأفريقية الأمريكية لطالما نظمت نشاطها على هذا المنوال لتشجيع الناس على التصويت.

وعليه دعت الهيئات الأفريقية الأمريكية النقابات بالإنضمام إليها لوقف الإعتداء الذي مثله تمرير التشريع الذي يقلص حقوق التصويت. وبرغم إنشغالها بحملة إبطال الـ (SB5)، لم تتردد النقابات في المساعدة وقامت بجمع 231,000 توقيع للحيلولة دون تقليص حقوق الإقتراع. وهو ما ساعد على عدم دخول الأحكام حيز القانون لإنتخابات العام 2011. ويتم العمل حالياً على إدراج المسألة على لوائح التصويت من أجل إبطالها في إنتخابات العام 2012.

على العمال الآن التعامل مع كيفية تعزيز تنظيمهم سياسياً بعد أن نجحوا في إبطال الـ (SB5) والتأسيس لوجود قوة منظمة في معظم مناطق الولاية. يشعر كثيرون بعجب الضغوط الممارسة كي يتحول العمال إلى ماكينة إنتخابية للحزب الديمقراطي، على الرغم من وضوح حقيقة الشبه بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري كونهما حزبي الأغنياء. ويتم الضغط بإتجاه الخضوع لإرادة الأغنياء والتضحية بمصالحهم من أجل التنظيم لإيصال الديمقراطي للحكم. ما نحتاجه الآن هو النقاش بشأن أجندة العمال كي يغدون سياسيين عمال وصناع قرار. أن الأوان كي نرفض ممارسة الضغوط على من في الحكم لصالح التنظيم من أجل إيصال الناس للحكم. من الضروري تمكين العمال من الإستمرار بالتقرير في الأمور السياسية وبالإستمرار في بناء تنظيم سياسي عماده العمال ومآله مصالحهم.

تمكن المجهود الجماعي للعمال ونقاباتهم وقواهم المجتمعية والدينية من إبطال القانون ضد-عمالي في أو هايو السيئ الذكر والمعروف بـ (SB5). إدراج القانون على قوائم التصويت تحت بند المسألة الثانية وتم إحباطه بأغلبية 61 بالمئة على مستوى الولاية مقابل 39% لصالح إبقائه. وصوت العمال، من المنظمين أو غير المنظمين نقابياً وبمعزل عن إنتمائاتهم السياسية، لصالح إبطال مشروع القانون يوم 8 نوفمبر. وصوتت 82 مقاطعة من مجموع 88 مقاطعة في الولاية لإبطال المشروع أيضاً.

إستهدف الـ (SB5) حقوق العمال مباشرة ومنها حق الإضراب و التفاوض الجماعي على الأجور وظروف العمل. إذ كان يجبر العمال على دفع 15% من تغطيتهم الصحية و10% من معاشاتهم التقاعدية والتفاوض على إلغاء التأمين الصحي الوظيفي. كما تضمن إلغاء حقوق الأقدمية مقابل تأسيس "الأداء كأساس للراتب" وهي آلية معروفة تعطي أرباب العمل إمكانية إتخاذ إجراءات إعتباطية ضد العمال المكافحين بحلٍ من المسائلة والمحاسبة. شمل تأثير الـ (SB5) على نحو مباشر نحو 360,000 موظف حكومي بما فيهم مدرسين وممرضات وإطفائيين وسواهم. لعب الإتحاد الأمريكي لموظفي البلديات والولايات والمقاطعات دوراً تنظيمياً رئيسياً في عملية الإبطال بالمشاركة مع نقابات الأساتذة والإطفائيين. كما شاركت نقابات المستأجرين وهيئات مجتمعية ودينية.

ينظر إلى القانون ومثله قانون وسكنسن المشابه على أنه نموذج لمشاريع القوانين ضد-عمالية على مستوى الولايات والمستوى الوطني. تم إقتراح هذين القانونين، واللذين يزيدان من صلاحيات السلطات التنفيذية، من قبل حاكمي الولايتين. ففي أو هايو تزعم حاكم الولاية جون كاسيتش شخصياً حملة التصويت بـ "نعم" لصالح الـ (SB5) وذلك بدعم من سكوت ووالكر حاكم وسكنسن. إلا أن نسبة المصوتين لإبطال مشروع القانون تجاوز عدد من أوصلوا كاسيتش بأصواتهم للحاكمية.

تم فرض القانونين ضد-عماليين في الولايتين رغم المظاهرات والتحركات العديدة الأخرى المناهضة من قبل العمال والشبان. فضحت المعركة الطبيعة الغير ديمقراطية للعملية الإنتخابية الحالية حيث لاوزن للمواقف الواضحة الممثلة للأغلبية عند تعلق الأمر بالقوانين والموازانات الممررة. إلا أن العمال رفضوا هذه الإعتداءات على حقوقهم.

في أو هايو، عبر الجهد التنظيمي اللازم لتضمين التصويت على مشروع القانون في لوائح التصويت عن قدرة العمال على العمل الجماعي في الحقل السياسي. إذ توجب جمع 1000 توقيع خلال عشرة أيام بعد دخول الـ (SB5) حيز القانون للتقدم بعريضة إبطاله وللتصديق على لغتها من قبل المحامي العام ووزير داخلية الولاية. ثم كانت الحاجة لجمع 231,000 توقيع من أجل تضمين الـ (SB5) في لوائح التصويت لإبطاله. قامت المنظمات النقابية والمجتمعية بإرسال

usmlo.org

بالعربية والإنجليزية والإسبانية

ضد جرائم الحرب الأمريكية

لا للحرب على إيران وسوريا! للنضال من أجل حكومة ضد الحرب

الدول وللمؤسسات المالية المتعاملة مع المصارف الإيرانية. كما تم إستهداف برنامج إيران النووي والمستخدم لأغراض الطاقة والطب. كما ضمن مجلس الشيوخ الأمريكي وكجزء من مشروع تمويل البننتاغون الضخم عقوبات أشد على إيران، ومجرد تضمينها في قانون تمويل البننتاغون يفصح كونها جزء من الإستعدادات الحربية الأمريكية. الهدف من العقوبات ليست الأسلحة النووية بل تركيع إيران لرفضها الخضوع للإملاءات الأمريكية. نقول إرفعوا أيديكم عن إيران! فالجرائم الأمريكية هي التهديد الحقيقي!

إن تخريب الرأي العام المناهض للحرب العدوانية يتبع التكتيك الكولونيالي القائم على قاعدة فرق تسد. في عالمنا الراهن حيث الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة يعني هذا تمويل وتسليح مجموعات معارضة داخل بلد مستهدف لبدء مواجهة مع نظام هذا البلد كما حدث في ليبيا. يمكن أن تقوم المعارضة على خلافات قبلية أو دينية أو قومية أو ببساطة بدافع السيطرة على الحكم بدعم من الإمبريالية الأمريكية، يقوم على إثرها النظام بالدفاع عن نفسه باستخدام القوة فتتصعد الأمور وتتطور إلى حرب أهلية رجعية ودعوات متزايدة بالتدخل الأجنبي.

لكان الوضع في ليبيا مختلفاً جداً من دون عدوان الولايات المتحدة وحلف الناتو وقصفهما وتسليحهما وحمايتهما وتمويلهما "للثوار". واليوم كما في العراق، لم يؤدي ما يسمى بنهاية الحرب إلى الإتيان بحكومة شرعية، ويتتابع قتل المدنيين على أنقاض بنى تحتية مدنية مدمرة. يتم التحضير لجرائم مشابهة اليوم ضد سوريا باللجوء إلى الطريقة عينها بخلق "ثوار" منظمين وممولين أمريكياً تنزعهم قيادات في المنفى وذلك ضد مصالح شعوب سوريا والعالم. سوريا ملك للسوريين وليس هناك ما يبرر التدخل. ليس من مجال لدعم وللتسوية مع الجرائم الأمريكية كما لم يكن هناك من إمكانية فعل المثل مع النازيين. إن تقبل التبريرات الأمريكية للعدوان هو قبول بمسار الحرب والفاشية الأمريكي.

لا بد ألا ينسى أحدٌ بأن مبادئ الإستقلال والسيادة للأمم وحق الحماية من العدوان من قبل القوى الإمبريالية الكبرى والحاجة إلى توازن عالمي قائم على المنفعة المتبادلة لا على مفهوم "القوة تصنع الحق" هي إرث ثمين من نصر القوى المناوئة للفاشية في الحرب العالمية الثانية. لا ينبغي التخلي عن هذه المكاسب عنوة مع عودة بروز الفاشية وفي ظل منحى النظام الإمبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة بالعودة إلى الفوضى الخارجة عن القانون وإملاء وتصعيد الحروب. علينا عوضاً النضال من أجل حكومة مناوئة للحرب ولتنظيم وتطوير سياسينا من الطبقة العاملة المدافعين عن البرنامج المناوئ للحرب والذي يبدأ بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن! تتجلى مسؤولية الأمريكيين بالوقوف بحزم ضد عدوان الولايات المتحدة بكافة أشكاله الخارجية وبالمدافع عن حق شعب كل بلد بتقرير شؤنه. وتتمثل أيضاً بالعمل من أجل حكومة مناوئة للحرب. تشكل إنتخابات العام 2012 فرصة للتوسع في فهم وتحليل بديل إنساني للديمقراطية على الشاكلة الأمريكية، بما فيها الإتيان بدستور جديد يمنع شن الحروب العدوانية ويكفل معاقبة مجرمي الحرب ويضمن حقوق الناس.

ترتكب الولايات المتحدة مرة ثانية جريمة الدعاية الواسعة للحرب ضد إيران وسوريا. إن التحضير للحرب لهو جريمة حرب، وكذلك الدعاية للحرب وإصدار تهديدات بالقيام بأعمال عدوانية وتحريك قوات وسفن عسكرية وإستخدام الطائرات من دون طيار وسواها مما يتطلبه القيام بالحرب العدوانية. وبدون هذه التحضيرات، لا تخاض الحرب العدوانية. تم التأسيس لهذا المبدأ بالقوة من خلال النضال البطولي ضد الفاشية والنصر الذي حققته الشعوب في الحرب العالمية الثانية. كرر الرئيس أوباما ووزير دفاعه بانينتا مراراً بأن خيار الحرب النووية على إيران "ليس مستبعد كلياً". يتم نشر الصواريخ في أوروبا تحت شعار الحرب على إيران في حين أنها تستهدف روسيا. ويقوم كذلك مسؤولو الحكومة ووسائل الإعلام الإحتكارية بالترويج لقصة مفبركة بالكامل وهو جزء من تحضيرات الحرب الأمريكية بشأن التهديد الذي تمثله سوريا وإيران. إذ زعم بانينتا على سبيل المثال في منتدى لصناعي السياسات الأمريكيين والإسرائيليين بأن "النظام في طهران هو تهديد جدي لنا جميعاً". وفي سياق الدعاية الحربية أضاف بأن الخيار العسكري يبقى "الملاذ الأخير". كما عبر عن القلق من إحتمال "الرد" في حال مهاجمة الولايات المتحدة إيران.

لم تقدم إيران في تاريخها على إجتياح أي دولة أو شعب آخر، على عكس الولايات المتحدة والتي يقوم تاريخها بأكمله على العدوان والمجازر ضد الشعوب الأصلية وفرض العبودية وإحتلال بورتو ريكو وسرقه أراضي المكسيك وغيرها الكثير. فالحروب العدوانية الوحشية على العراق وأفغانستان وفلسطين وليبيا و العدوان المستمر على الباكستان هي كلها جرائم. يجب محاسبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، لا إيران أو سوريا، على جرائمها. تسعى الولايات المتحدة إلى إستخدام مسألة السلاح النووي لتبرير أفعالها الإجرامية. إلا أن الوقائع تبين زيف هذا: فالولايات المتحدة وإسرائيل لديهما أسلحة نووية، وقامت أميركا بإستخدام هذا السلاح وتهدد بإستعماله ثانية بما فيها على شكل ضربة فجائية أولى ضد إيران. وتهدد إسرائيل بالقيام بالمثل. كلا الدولتان معتدبتان ولهما تاريخ طويل في العدوان والمجازر. لا تمتلك إيران سلاحاً نووياً ولا تقوم بتهديد أحد وليس في تاريخها حالات عدوان ضد آخرين. ينبغي نزع سلاح الولايات المتحدة وإعادة قواتها إلى الوطن فوراً. وهذا ما سيساهم في سلام وأمن الشعوب في الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم. على الجميع رفض جرائم الولايات المتحدة بما فيها جريمة التحضير والدعوة للحرب العدوانية. لا بد من عودة كافة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن! كما تندد صوت الثورة بالعقوبات المتزايدة ضد إيران ومنها العقوبات التي فرضها الرئيس أوباما بقرار تنفيذي. وقال: "تستهدف العقوبات الجديدة وللمرة الأولى قطاع الصناعات البتروكيماوية الإيراني بما يحرم تزويد البضائع والخدمات والتقنيات لهذا القطاع بالإضافة إلى التفويض بفرض عقوبات بحق أي أفراد أو جهات تقوم بمثل هذه النشاطات. توسع هذه العقوبات من تلك المفروضة على قطاع الطاقة مما يصعب على إيران تشغيل وصيانة وتحديث قطاعي الغاز والنفط". وأضاف بأن الولايات المتحدة تمكنت وللمرة الأولى من تحديد "القطاع المصرفي الإيراني، ومن ضمنه المصرف المركزي الإيراني، كتهديد